

الأستاذ: خيرى جمال.

أستاذ مساعد -أ-

جامعة البويرة / الجزائر.

التجربة الجزائرية في ترسيم اللغة العربية بعد الاستقلال سنة 1962

اللغة العربية في الجزائر تعرضت إلى ضربات قاسية من طرف الاحتلال الفرنسي الذي حاول طمس الهوية العربية و ذلك بإضعاف اللغة العربية المستمدة من القرآن الكريم، إلا أن الجهود التي بذلها العلامة ابن باديس والشيخ البشير الإبراهيمي أضعفت كيد فرنسا وأخرجتها من الجزائر دون أن تقضي على اللغة العربية كما كانت تخطط، وبعد الاستقلال تضاعفت الجهود لإنزال اللغة العربية منزلتها الحقيقية، فأنشئ «المجلس الأعلى للغة العربية»، وهو هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية، يعمل على ترقية اللغة العربية.

احتفلت الجزائر بالذكرى ال 50 لعيد الاستقلال، بصورة مغايرة تماما لتلك التي كانت عليها عند مغادرة الاستعمار الفرنسي أرض الوطن، لذلك يمكن ملاحظة الخطوات المهمة في القضاء على الجهل والامية حيث ارتفع عدد المتدربين من 300 ألف تلميذ في سبتمبر 1962 إلى أزيد من 8 ملايين تلميذ سنة 2012.

ورثت الجزائر عادة الاستقلال، منظومة تعليمية غريبة عن واقعها من حيث الغايات والمبادئ، والمضامين، التي صنعت بيد أجنبية، منظومة أوجدتها سياسة الاستعمار لمحو الشخصية الوطنية وطمس المعالم التاريخية للشعب الجزائري، فكان من اللازم تغيير هذه المنظومة شكلا ومضمونا وتعويضها بمنظومة تربوية تستجيب لطموحات الشعب وتعكس خصوصيات الشخصية الجزائرية الإسلامية، وقد انطلقت المدرسة الجزائرية عادة الاستقلال من لا شيء مستعينة بمن كونتهم مدارس جمعية العلماء المسلمين في مدارسها ومعاهدها وبعثاتها لبعض الدول كتونس، مصر، سوريا..

والبعض من بقايا المدرسة الفرنسية ممن اختاروا البقاء، هذه الأوضاع مجتمعة، والحاجة الملحة إلى تكوين الفرد الجزائري وإعداده للقيام بالمهام التنموية المنوطة به، أوجبت بناء المدارس في كل ربوع الجزائر تعميما للتعليم وديمقراطيته، ومن هنا برزت الأهداف الأساسية الثلاثة "التعريب - الديمقراطية التعليم والاختيار العلمي والفني للعملية التعليمية"، المجهود الذي تطلّب اللجوء إلى الاستعانة بالتعاون العربي والأجنبي في جميع مراحل التعليم الابتدائي، الإكمالي، الثانوي والجامعي، ولكن مع الأسف الشديد فقد كان لذلك تأثيرا مباشرا على وضع السياسات التعليمية وصياغة المناهج عوض أن يساعد على بلورة وتنفيذ السياسات الوطنية.

وهنا نطرح التساؤل التالي:

إلى أي مدى ساهم الاستعمار الفرنسي في هدم كيان اللغة العربية في الجزائر؟

-الاستعمار الفرنسي عمل منذ الوهلة الأولى على إلغاء الوجود المادي والمعنوي للشعب الجزائري، ولعل ما يلخص سياسة فرنسا الاستعمارية هو ما قاله الحاكم الفرنسي في الجزائر بمناسبة مرور مائة عام على احتلال الجزائر: «إننا لن ننتصر على الجزائريين ما داموا يقرؤون القرآن، ويتكلمون العربية، فيجب أن نزيل القرآن من وجودهم، ونقتلع اللسان العربي من ألسنتهم»، فعملوا بمختلف الطرق لطمس هوية الشعب الجزائري وفصله عن ماضيه، ليسهل ضمه وابتلاعه، فأصدروا قراراً يعتبر العربية لغة أجنبية، وجعلوا التعامل الإداري بالفرنسية، واستولوا على العديد من المدارس وحولوها إلى مكاتب إدارية وعسكرية، كما حولوا المساجد إلى كنائس، وقاموا بتثويته التاريخ الجزائري، وتدريس جغرافية وتاريخ فرنسا، والادعاء بأن الجزائر لا تاريخ لها، وهدف كل ذلك هو القضاء على العربية على المدى البعيد .

-إن اللغة ليست مجرد وسيلة للتخاطب والتواصل، بل هي أداة لنقل الثقافة، ولذا فإن الفرد يتأثر باللغة التي يتكلمها، فينعكس ذلك على نمط تفكيره وتصورات وسلوكه. ثم إن اللغة العربية مظلومة من أهلها الذين خذلوها بتخلفهم وضعف إرادتهم، وأحياناً بتناحرهم على قضايا هامشية زادتهم ضعفاً وتبعية، إن العالم العربي والإسلامي أقل مكانة وتقدماً مما كان عليه في القرن الرابع الهجري، وموقعه اليوم في ذيل خريطة المعرفة في العالم .

وهنا نتساءل: ما المعوقات الداخلية التي أدت إلى تدهور اللغة العربية في الجزائر؟

- إن التدمير والتخريب الذي تعرضت له الجزائر لأكثر من قرن، لا يمكن محو آثاره بسهولة، فكلية العلوم والتكنولوجيا والطب وعدد من المعاهد لا يتوافر لها مختصون في اللغة العربية، ولم تؤد طريقة تدريس المصطلحات العلمية على هامش المناهج والتطبيقات إلى أي نتيجة، لأسباب كثيرة، من بينها صعوبة تحول المكونين إلى العربية، عدم توافر الإرادة على المستوى الشخصي ولدى المؤسسات المكلفة بالتكوين العالي، ونحن نرى أن حسم هذه المسألة سيكون ممكناً وفق سياسة حازمة تقوم بالتمييز بين تعلم اللغات والتعليم باللغات الأجنبية، وبدون شك.. لقد اعترضت هذه المسيرة الكثير من الصعوبات وأحاطت بها صراعات سياسية .

- ماهو واقع تعريب المصطلحات الفرنسية المتداولة في ميدان الطب؟ -يعمل المجلس في إطار منهجيته على تذليل العقبات التي تواجه الإطارات والموظفين، وقد أعد مجموعة من الأدلة الخاصة بتسيير المجلس بخبراء جامعيين في علوم اللغة والمصطلحية وأطباء محبين للغة ويتقنونها، فأسس مجموعة عمل متخصصة مهمتها العمل على إصدار دليل المحادثة بين الطبيب والمريض. ولن يتحقق ذلك بدون إستراتيجية بعيدة المدى تستكمل تحرير الأرض بتحرير الإنسان من الانبهار بثقافة الآخر، والدوران حول مائدته واستهلاك ما يتناثر منها من فقات .

- كيف يمكن إنصاف اللغة العربية ومعظم الماسكين بزمام الحكومة الجزائرية يستعملون اللغة الفرنسية؟ -إن العربية هي اللغة الوطنية والرسمية الجامعة والموحدة لكلّ الجزائريين، والمواقف والآراء التي تظهر في بعض الصحف والمنشورات الأخرى لا يُعترف بها في إطار الدولة والمجتمع المدني. لقد استخدم بعض رواد الحركة الوطنية «الفرنسية» كسلاح ضد الفرنسيين في القرن الماضي، وخاصة أثناء الثورة الجزائرية (1954- 1962م) وبقي للفرنسية اعتبارها عند فصيل من النخبة والتكنوقراط الذين تلقوا التكوين في مجالات العلوم بالفرنسية. وفي الفضاء المغاربي بوجه عام، هناك تطابق بين العربية والإسلام وحتى نهاية السبعينيات من القرن الماضي، لا يصدق عامة الناس أن هناك عربياً غير مسلم، وأن هناك مسلماً غير عربي.

- ما الجهود التي يقوم بها المجلس الأعلى للغة العربية للحفاظ على هوية اللغة العربية في الجزائر؟

- لقد توجت مسيرة العمل على ترقية استعمال اللغة العربية في الجزائر بإصدار قانون تعميم وحماية وترقية اللغة العربية، وإنشاء هيئة استشارية تحت إشراف رئيس الجمهورية (المجلس الأعلى للغة العربية). ويعمل المجلس من خلال لجانته المتخصصة على تطبيق برنامج طموح وواقعي لترسيخ اللغة العربية، وتحبيب الجمهور في استعمالها. فقد نظم العديد من الندوات الوطنية والدولية لتكنولوجيا المعلومات والعربية في الإدارة الإلكترونية، وعمل على إعداد دليل مفصل للمعلوماتية ثلاثي (عربية، إنجليزية، فرنسية) موجه للباحثين في هذا الميدان، وهناك دليل آخر للمصطلحات والمفاهيم الخاصة بعلوم الطبيعة والفيزياء والكيمياء؛ بهدف توحيد المصطلحات والمفاهيم في نظامنا التربوي بالتعاون مع وزارة التربية الوطنية. وفي إطار منهجيته في تحبيب اللغة العربية للجيل الجديد، نظم المجلس بالاشتراك مع وزارة التربية الوطنية مسابقات وطنية لتلاميذ الابتدائي والمتوسط في الإملاء ومهارات اللغة العربية، كما كرم التلاميذ المتفوقين في شهادة البكالوريا والحائزين على أعلى درجة في اللغة العربية، وفي مجال تشجيع الكتاب والمبدعين باللغة العربية

والترجمة للغة العربية في مختلف المجالات، ينظم المجلس كل سنتين جائزة اللغة العربية، ففي هذه السنة حددت المجالات التالية: الطب، والصيدلة، وعلوم اللغة، والاقتصاد، والتاريخ إن اللغة - أي لغة - تعكس واقع مجتمعا، تتقدم بتقدمه وتتخلف بتخلفه، ولا ننسى أن العربية كانت حتى القرن الخامس الهجري لغة العصر والحداثة، فهي من أغنى لغات العالم، وقد حفظها القرآن الكريم، وعلينا أن نعيد لها مجدها باستيعاب التراكم المعرفي ونقله إلى العربية وفق إستراتيجية طويلة الأمد .

<

- إن الوضع الاجتماعي في الجزائر بعد الاستقلال والآمال المعلقة على المدرسة في إعادة صياغة المجتمع، جعل المدرسة بما رسم لها من أهداف وغايات منشودة، من أثقل المؤسسات الفاعلة في الجزائر المستقلة، والحديث عن تطور المدرسة الجزائرية في الفترة الممتدة من 1962 إلى 2012 يذكرنا بمراحل تطور النظام التربوي.

أربع محطات هامة مر بها النظام التربوي:

1- من 1962 إلى 1970

بعد الاستقلال مباشرة واجهت الجزائر مشاكل عديدة من التخلف الاجتماعي " جهل - أمية - فقر - مرض"، ومنظومة تعليمية أجنبية بعيدة كل البعد عن واقعها من حيث الغايات والمبادئ والمضامين، وهكذا نصبت أول لجنة وطنية لإصلاح التعليم في 15- 09 - 1962 وكانت من بين توصياتها مضاعفة الساعات المخصصة للغة العربية في كل المراحل التعليمية وذلك بإعادة النظر في لغة التدريس، وبناء المدارس في كل ربوع الجزائر تعميما للتعليم وديمقراطيته، وخلال هذه المرحلة برزت الأهداف الأساسية الثلاث: "التعريب، الديمقراطية، التعليم والاختيار العلمي والفني" وتمتاز هذه المرحلة أيضا بتنصيب اللجنة العليا لإصلاح التعليم سنة 1963 / 1964 التي أعادت النظر في مناهج التدريس الموروثة واستبدالها بأخرى، وعلى إثر ذلك أنشئ المعهد التربوي الوطني لتأليف الكتب، وفي التعليم الابتدائي تم فتح المدارس لكل طفل بلغ سن التمدرس مما كرس ديمقراطية التعليم ومجانيته، ومدته ست سنوات كاملة، وفي التعليم الثانوي انقسم إلى طورين هما تعليم ثانوي طويل من السنة السادسة إلى الثالثة تنتهي فيه الدراسة بشهادة تعليم الطور الأول ومن السنة الأولى ثانوي إلى السنة النهائية يتوج بشهادة البكالوريا للتعليم الثانوي "" 1963 أو البكالوريا التقني "" 1968 للتقنيين، وهناك تعليم ثانوي قصير ويمنح في إكماليات التعليم العام، ويتوج بالشهادة الابتدائية، وبعدها بشهادة التعليم العام.

2- من 1970 إلى 1980

هي مرحلة المخططين الرباعي الأول من 69 / 73، والمخطط الرباعي الثاني من 74 / 77، وفي المخطط الرباعي الأول كان التطور كمياً أما النوعي فكان محدوداً، وقد تجلّى ذلك في ميزانية الدولة المخصصة لقطاع التربية وبرامج التجهيز وزيادة أعداد التلاميذ والمدرسين، وقد أدى تطبيق هذه السياسة إلى إلغاء دور المعلمين وتعويضها بالمعاهد التكنولوجية للتربية، أما المخطط الرباعي الثاني فقد ربط إصلاح نظام التعليم بالتخطيط وإعطاء الأولوية للتغييرات النوعية التي يجب أن تشمل المناهج وطرق التدريس.

3- من 1980 إلى 2000

في المرحلة الثالثة تم تنصيب الإصلاح الجديد المتمثل في التعليم الأساسي بداية من الثمانينيات بموجب الأمر 76-35 المؤرخ في 16 أفريل 1976 المتعلق بتنظيم التربية والتكوين، أما فيما يخص تكوين المكونين وابتداء من سنة 1999 أوكلت مهمة تكوين المعلمين والأساتذة في مختلف الأطوار إلى المؤسسات الجامعية، وابتداء من الموسم 2003 / 2004 أسندت مهمة التكوين هذه والتي مدتها 3 سنوات بعد البكالوريا إلى معاهد تكوين متخصصة.

4- من 2000 إلى 2012

المرحلة الرابعة من سنة 2000 إلى سنة 2012، ففيها يبرز فيها إصلاح نظام التربية الوطنية، حيث تم تنصيب لجنة الإصلاح في ال 9 ماي 2000 وتنصيب لجنة إصلاح التعليم الابتدائي موسم 2003 / 2004 ومن أهم مظاهر الإصلاحات، إدراج اللغة الفرنسية من السنة الثانية ابتدائي، إلا أنه أعيد النظر في هذا الأمر موسم 2006 / 2007 حيث أصبحت تدرس في السنة الثالثة، وإدراج مادة التربية العلمية والتكنولوجيا منذ السنة الأولى ابتدائي، والتكفل بالبعد الأمازيغي، كما تم إصلاح التعليم الثانوي ووضع هيكلية جديدة حسب القرار الوزاري رقم 16 المؤرخ في 14 ماي 2005.

للمعلمين الممرنين دورا في النهوض بالمدرسة بعد الاستقلال مباشرة وفي سبتمبر 1962 كان لابد في الدخول المدرسي أن توفر وزارة التعليم والثقافة آنذاك مؤطرين لتدريس التلاميذ الذي كان لا يتجاوز عددهم ال 300 ألف تلميذ، إلا أنها سجلت عجزا كبيرا في المعلمين، خاصة وأن العديد منهم ذهبوا إلى فرنسا ولم يبق إلا القليل من خريجي جمعية العلماء المسلمين، وقد قدر عدد المعلمين آنذاك ب 2960 معلم، وهذا النقص في عدد المعلمين جعل التوظيف كمياً للممرنين والمساعدين، وعلى الرغم من ذلك كان لابد من اللجوء إلى إنتداب متعاونين من دول عربية عديدة كمصر وسوريا والعراق وكذا من دول أخرى أوروبية كفرنسا وإنجلترا ومن آسيا، فشكل الأجانب ست وثلاثون بالمئة من مجمل معلمي الابتدائي خلال السنوات الأولى للاستقلال حتى استقر في حدود خمسة عشر بالمئة في نهاية الستينيات.

تحسن الظروف الاجتماعية للمعلمين

وعند التحدث عن المعلمين لا بد علينا أن نتطرق إلى الظروف الاجتماعية لهم، والتي تطورت كثيرا

على ما كانت عليه غداة الاستقلال، ففي سنة 1962 كان أجر المعلمين لا يتعدى 530 دينار، كما أنهم لم يتحصلوا على أجورهم إلا بعد مرور ستة أشهر من الدخول المدرسي، وقد تطورت الظروف الاجتماعية للمدرسين مع بداية السبعينيات وإلى غاية الوقت الحاضر، وهذا عن طريق النضال النقابي وتكاتف الأساتذة والمعلمين، والذين في أكثر من مرة دخلوا في إضرابات واحتجاجات للضغط على الوزارة الوصية، وهو ما أسفر على تحسن الظروف المعيشية للمعلم والأستاذ.

وزراء التربية خلال 50 سنة..

عرف قطاع التربية الوطنية منذ 1962 إلى غاية سنة 2012،

تناوب 13 وزيرا عليه، ويتمثل هؤلاء الوزراء في:

- 1 -- عبد الرحمان بن حميدة وزير التربية الوطنية، في أول حكومة للجمهورية الجزائرية برئاسة أحمد بن بلة 27 سبتمبر 1962م.
- 2-- الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي وزيرا للتربية في حكومة هواري بومدين طبقا للأمر الرئاسي رقم 65 - 172 في 10 جويلية 1965.
- 3-- عبد الكريم بن محمود وزير التعليم الابتدائي والثانوي في حكومة هواري بومدين طبقا للمرسوم رقم 70- 53 في 21 جويلية 1970.
- 4--مصطفى الأشرف وزير التربية في حكومة هواري بومدين، طبقا للمرسوم رقم 113 - 114 المؤرخ في 1977.
- 5--محمد الشريف خروبي وزير التربية الوطنية في حكومة محمد بن أحمد عبد الغني طبقا للمرسوم رقم 79-57 ل 8 مارس 1979.
- 6--محمد الشريف خروبي وزير التربية والمدرسة الأساسية في حكومة الشاذلي بن جديد طبقا للمرسوم 80-175 المؤرخ في 15 جويلية 1980م.
- الشريف خروبي وزير التربية والتعليم الأساسي في حكومة الشاذلي بن جديد طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 82 - 17 المؤرخ في 12 جانفي 1982.
- محمد الشريف خروبي وزير التربية الوطنية طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 84 - 12 المؤرخ في 22 جانفي 1984.
- 7--زهور ونيسي وزيرة التربية الوطنية في حكومة عبد الحميد براهيمى طبقا للمرسوم الرئاسي 86 - 33 المؤرخ في 18 فيفري 1986.
- 8--سليمان الشيخ وزير التربية والتكوين في حكومة قاصدي مرباح طبقا للمرسوم الرئاسي 88 - 235 المؤرخ في 9 نوفمبر 1989.
- 9--محمد الملي براهيمى وزير التربية في حكومة مولود حمروش طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 89 -

- 171 المؤرخ في 09 سبتمبر. 1989
- 10--علي بن محمد وزير التربية في حكومة سيد أحمد غزالي طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 91 - 199
المؤرخ في 18 جوان. 1991
- 11--أحمد جبار، وزير التربية الوطنية في حكومة رضا مالك الحكومة المعينة من 01 أوت 1993 إلى
11 أبريل. 1994
- 12 عمار صخري، وزير التربية الوطنية في حكومة مقداد سيفي المعينة في 11 أبريل. 1994
- 13 --أبو بكر بن بوزيد وزير التربية الوطنية في حكومة أحمد أويحيى طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 95
- 450 المؤرخ في 31 ديسمبر، 1995، وهو مستمر مع جميع الحكومات اللاحقة إلى اليوم.
مؤشرات:
- الأمرية رقم 76 . 35 المؤرخة في 16 أبريل، 1976، أول نص تشريعي يوضح المعالم والأسس
القانونية للنظام التعليمي الجزائري وشكل الإطار التشريعي لسياسة التربية.
- تنصيب أول لجنة وطنية لإصلاح التعليم في 15 سبتمبر سنة، 1962 لتنتشر اللجنة تقريرها في نهاية
سنة، 1964 الذي تضمن توصيات على ضرورة مضاعفة الساعات المخصصة للغة العربية في كل
المراحل التعليمية وذلك بإعادة النظر في لغة التدريس ككل.
- 300 --ألف تلميذ هو عدد التلاميذ الذين التحقوا بالمدارس في أول دخول مدرسي بعد الاستقلال،
وبالتالي انطلاق الموسم الدراسي 1962 / 1963، ليرتفع خلال سنة 2012 إلى أكثر من 5,8 مليون
تلميذ.
- 2960 --معلم هو عدد المؤطرين الذي درسوا التلاميذ غداة الاستقلال ليرتفع إلى أزيد من 500 ألف
أستاذ ومعلم خلال سنة. 2012
- الفترة الممتدة بين 1969 و1973 هي مرحلة المخطط الرباعي الأول الذي اهتمم بالنوع على حساب
الكم، والمخطط الرباعي الثاني من 74 / 77 فقد ربط إصلاح نظام التعليم بالتخطيط وإعطاء الأولوية
للتغييرات النوعية التي يجب أن تشمل المناهج وطرق التدريس.
- بداية 1980 تم تنصيب الإصلاح الجديد المتمثل في التعليم الأساسي بموجب الأمر 76-35 المؤرخ
في 16 أبريل 1976 المتعلق بتنظيم التربية والتكوين.
- بداية من سنة 1999 أوكلت مهمة تكوين المعلمين والأساتذة في مختلف الأطوار إلى المؤسسات
الجامعية، وابتداء من الموسم 2003 / 2004 أسندت مهمة التكوين هذه والتي مدتها 3 سنوات بعد
البكالوريا إلى معاهد تكوين متخصصة.
- سنة 2000 باشرت فيها وزارة التربية إصلاح المنظومة التربوية، حيث تم تنصيب لجنة الإصلاح في
9 ماي 2000 وتنصيب لجنة إصلاح التعليم الابتدائي موسم 2003 / 2004 ومن أهم مظاهر

الإصلاحات إدراج اللغة الفرنسية من السنة الثانية ابتدائي.

؟؟ موسم 2006 / 2007 تمت إعادة النظر في إدراج اللغة الفرنسية في السنة الثانية ابتدائي، حيث أصبحت تدرس في السنة الثالثة، وإدراج مادة التربية العلمية والتكنولوجيا منذ السنة الأولى ابتدائي، والتكفل بالبعد الأمازيغي، كما تم إصلاح التعليم الثانوي ووضع هيكلية جديدة حسب القرار الوزاري رقم 16 المؤرخ في 14 ماي 2005.

--بداية من سنة 2005 مؤشرات النجاح في الامتحانات الرسمية ترتفع بصفة قياسية على ما كانت عليه، خاصة في شهادة البكالوريا التي ارتفعت إلى أزيد من 60 بالمائة.

أرقام

**من 1970 إلى 1977 مرحلة تأسيس قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، باشر فيها الوزير الأسبق محمد الصديق بن يحيى اصلاحات تتمثل في نظام المعاهد والكليات ودشن بذلك مرحلة جديدة من خلال المخطط الفكري والبرنامج العملي الذي يهدف إلى تجسيد الإصلاح الجامعي، وطالب آنذاك بضرورة تأميم البحث العلمي على غرار بقية القطاعات.

**من 1962 إلى 1999 ارتفع عدد المؤسسات الجامعية من جامعة واحدة إلى 53 مؤسسة جامعية في نهاية التسعينيات بفضل توسع شبكة الهياكل الجامعية، وارتفع عدد الطلبة من 2725 طالب إلى 373 ألف طالب، بينما قدر عدد خريجي الجامعات في تلك الفترة 44 ألف و500 طالب متخرج ويأتي إحصاء هذا العدد في الفترة الممتدة ما بين 1997 إلى 1999 التي تقلد فيها عمار تو، منصب وزير التعليم العالي والبحث العلمي، ولم يكن عدد الأساتذة بعد الاستقلال يتعدى 298 أستاذ.

**من 1999 إلى 2012 بلغ عدد المؤسسات الجامعية 90 مؤسسة جامعية وأزيد من مليون و200 طالب، بينما يقدر تعداد هيئة التأطير 45 ألف أستاذ، 20 بالمائة منهم في مصاف رتبة الأستاذية بعد أن كان لا يتعدى عددهم في نهاية التسعينيات 16 ألف أستاذ أي ما يعادل نسبة 7,14 بالمائة مصنفيين في درجة الأستاذية، موازاة مع ذلك شهدت شبكة الخدمات الجامعية توسعا نظرا لارتفاع عدد الطلبة المستفيدين من الإيواء، بحيث لم يتعد عددهم في سنوات التسعينيات 193 ألف طالب مقيم، ليرتفع هذه السنة إلى 4500 ألف طالب، 804 ألف منهم مستفيدون من منحة جامعية.

**من 2004 / 2012 مرحلة إصلاح قطاع التعليم العالي والبحث العلمي الذي مس المناهج ومسار التكوين المعتمد، تم في هذه المرحلة التأسيس للانتقال التدريجي من النظام الكلاسيكي إلى نظام ل.م.د، الذي أقره وزير التعليم العالي والبحث العلمي رشيد حراوية الذي تولى تسيير الوزارة في الفترة الممتدة ما بين 2002 و، 2012 وتم تعميمه سنة 2011 على كل المؤسسات الجامعية، وستخرج أول دفعة في طور الثالث من هذا النظام المتمثلة في درجة الدكتوراه هذه السنة، وتتسم هذه الفترة بإقرار الوزارة لمخطط إعادة هيكلة الجامعات الكبرى قصد ضمان ترشيد التسيير وتطبيق المعايير المعمول بها وقد مس

هذا المخطط جامعة الجزائر التي تم تقسيمها إلى ثلاث جامعات وجامعة سطيف ومنتوري.
**من 1962 إلى 2012 بلغ عدد خريجي الجامعات منذ الاستقلال إلى اليوم قرابة 2 مليون متخرج،
حسب إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بينما تقدر طاقة استيعاب الشبكة الجامعية مليون
و450 ألف طالب على الأقل ابتداء من الموسم الجامعي المقبل.